

الاستهلال

قال الله تعالى:

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (29) وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا) (30)

صدق الله العظيم

سورة النساء الآيات {30-29}

الإهداء

إلى أمي وأبي
أمي التي أهدتني دفء حنانها وعطر مودتها
رمز الصبر والتضحية والعطاء بلا حدود.....
والدي الذي بذل كل جهده لكي يعلمنا
متعهما الله بالصحة والعافية
إلى
جميع أفراد أسرتي وأصدقائي
إلى
الأستاذة الجليلة سناء كامل علي
إلى
زملائي رفقاء الدرب
إلى
أساتذتي في كل المراحل التعليمية
إلى
كل محب للعلم والمعرفة
أهدى هذا الجهد

الباحث،،،

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم وعلي آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً ...
إن الحمد لله والشكر لله أولاً وآخرة الذي وفقنا لإكمال هذه الدراسة . والشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لإتاحتها فرصة الدراسة والشكر لكلية الدراسات العليا. والشكر إلى أساتذتنا الأجلاء الذين كانوا خير معين لي في درب العلم والمعرفة، وأخص بالشكر المشرف الدكتور : بابكر إبراهيم الصديق الذي كان لارشادته القيمة وملاحظاته الثرة الأثر الأكبر في إخراج هذا البحث .
وأقدم بالشكر إلى د. هلال يوسف صالح ود. فتح الرحمن الحسن منصور وأ. محمد الأمين لمساهماتهم في تحكيم الإستهانة .

والشكر لزملاء الدفعة السادسة محاسبة وتمويل والزملاء بالإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة والزملاء بوزارة المالية والإقتصاد الوطني بما قدموا من بيانات تفيد وتزيد من أهمية هذا البحث .

والشكر لأسرة مكتبة الدراسات العليا والدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا والشكر إلى اسرة مكتبة الدراسات العليا بجامعة أم درمان الإسلامية. والشكر إلى أسرة مكتبة جامعة الخرطوم ، والشكر إلى أسرة مكتبة جامعة النيلين .

والشكر لكل من قدم لي يد العون والمساعدة لإخراج هذا البحث ،،،

الباحث ،،،،

المستخلص

تناولت الدراسة تقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية (دراسة حالة وزارة المالية والاقتصاد الوطني) وتتمثل مشكلة الدراسة في ضعف نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية ، وتمت صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

- هل تتوفر بأنظمة الرقابة الداخلية للوحدات الحكومية المقومات الأساسية لإنشاء نظام فعال وجيد ؟
 - هل القوانين واللوائح المنظمة للأداء المالي يتم تطبيقها بصورة جيدة وفعالة لتحقيق الأهداف؟
 - ما هو الأثر السلبي من عدم وجود نظام رقابة داخلية كفء بالوحدات الحكومية ؟
 - ما هو الأثر المترتب عن غياب نظام كفء ومستقل للمراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية ؟
- وتمثلت أهمية الدراسة في أهمية الرقابة الداخلية في أنها وسيلة مهمة من الوسائل التي يتم بها قياس مدى قوة وضعف الأداء الإداري والمالي بالمنشأة والإرتقاء بأجهزة الدولة لتحقيق أهدافها.

هدفت الدراسة إلى التأكد من أن نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية تتميز بكفاءة عالية وذلك دعماً للأداء المالي والإداري .

ووضعت للدراسة عدة فرضيات وتم اختبارها جميعاً وهي تتمثل في الآتي :-

1. التزام الوحدات الحكومية بتطبيق القوانين واللوائح المنظمة للأداء المالي والمحاسبي بصورة جيدة يساعدها في تحقيق أهدافها .

2. توافر المقومات الأساسية لنظم الرقابة الداخلية بالوزارة يساعد علي تقويم الأداء المالي .

3. توافر نظام سليم وكفاء للمراجعة الداخلية لمتابعة الالتزام بالقوانين واللوائح المالية.

ولاختبار هذه الفرضيات قام الدارس بأعداد قائمة إستبيان تم توزيعها على عينة الدراسة (وزارة المالية والإقتصاد الوطني) وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). انتهج الدارس المنهج الإستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات والمنهج الإستقرائي لاختبار الفرضيات والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة والمنهج الوصفي التحليلي باستخدام دراسة الحالة. بعد اختبار الفرضيات تم التوصل إلي عدد من النتائج أهمها :

1. الرقابة الداخلية بوزارة المالية والإقتصاد الوطني تتوفر فيها المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية السليم .

2. استقلالية المراجعة الداخلية بوزارة المالية وتبعيتها لاعلي سلطة بالوزارة وفر لها الحرية الكاملة للقيام بواجباتها بعيداً عن ضغوط الإدارة التنفيذية .

3. عدم تعميم نظام إحصاءات مالية الحكومة (GFS) علي الوحدات الحكومية وضعف تدريب وتأهيل العاملين عليه .

4. التقييم الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية بواسطة المراجع الخارجي يعتمد أساساً علي توافر المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

5. توزيع الواجبات بين الموظفين بالوحدات الحكومية الذي يمنع أفراد أي موظف بعملية بأكملها من البداية إلي النهاية يؤدي إلي رقابة ذاتية ، بحيث يقع عمل كل موظف تحت رقابة موظف آخر. وأوصي الدارس بعدة توصيات أهمها :

1. ضرورة إهتمام وزارة المالية بتطوير الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة ودعم إستقلاليتها عن الإدارات التنفيذية مثل استقلالية المراجع العام حتي تتمكن من المحافظة علي المال العام من الضياع والاختلاس .

2. تعميم نظام إحصاءات مالية الحكومة (GFS) وتأهيل وتدريب العاملين عليه . وربط الوحدات التابعة للوزارة مع بعضها البعض بشبكة إلكترونية .

3. اهتمام وزارة المالية والإقتصاد الوطني بتعديل وتحديث القوانين واللوائح والنظم التي تنظم الأداء المالي والمحاسبي لضمان مواكبتها وتحقيقها للهدف المنشود.

4. عدم إشترك المراجعة الداخلية في تأدية الأعمال التنفيذية والحياد التام عن السلطة التنفيذية الخاضعة للمراجعة .

Abstract

This study tackles the importance of evaluating the efficiency of internal control systems in government units (applied on the Federal Ministry of Finance and National Economy as case study). The issue of the study lies on lack of efficient internal control in government units, thus, the issue was jot down as follows:

- Did the internal control systems in government units have the necessary requirements to create an efficient control system?
- Did the rules and regulations organizing the financial performance are applied efficiently to achieve this goal?
- What is the negative impact of the absence of efficient and independent control system in government units?
- What is the impact of the absence of efficient and independent internal audit system in government corporations.

The importance study was represented on the importance of internal control as a tool to measure the efficiency or weakness of financial performance in the firm, and to upgrade State units to achieve its objectives.

The study aims at assuring that the internal control systems in government units characterized by a highly efficient performance supporting the administrative and financial performance.

The study sets many hypotheses, in which all of them are tested. They are:

1. Obligation of government units to efficiently apply the rules and regulations controlling the financial and accounting performance help them to achieve their goals.
2. Providing the basic requirements for internal control systems in the Ministry helps reforming the financial and accounting performance.
3. Availability immaculate and efficient control system to follow up adherence to the financial rules and regulations.

To test these hypotheses, the researcher prepared a questionnaire distributed to the study sample (at the Federal Ministry of Finance & National Economy). The data obtained was analyzed using SPSS software.

The researcher adopts the deductive method to set study topics and hypotheses, the inductive method to test these hypotheses, the historical method to test to trace precedent related studies and the descriptive-analytical method for the case of the study.

After testing the hypotheses, the study reached may outcomes, the outstanding ones are:

1. The Ministry of Finance and National Economy has the basic requirements of the internal control system.
2. Autonomy of internal audit section and subjecting its supervision directly to the top management gives it the choice to perform its mission free of any restraints of the executive administration.
3. Lack of automated accounting and networking system, besides, the current GFS accounting system is inadequate to the nature of Ministry's activities.
4. Positive evaluation of the internal control system by the external auditor depends mainly on the availability of basic requirements of the internal control system.
5. Distribution of assignments to staff in government units restricts autocracy and ensures self-control, in which every staff work is supervised by another one.

The most outstanding recommendations of the study are:

1. The Ministry of Finance & National Economy must develop the Department of Internal Audit and ensures its autonomy from executive administrations

such as the autonomy of the State Auditor to safe-keep the public wealth from malversation.

2. To sustain the accounting system GFS, apply it to all government units of the Ministry of Finance and carry staff training, in addition to networking the accounting process between all relevant units.
3. Ministry of Finance shall cater for amending rules and regulations controlling the financial performance to ensure its accommodation and achieving desired goals.
4. Internal audit personnel shall not interfere in performing executive tasks, and complete neutrality from the executive management subject to audit.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	الإستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د	مستخلص البحث
و	Abstract
ح	فهرس الموضوعات
ط	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ك	فهرس الملاحق
	المقدمة الاطار المنهجي والدراسات السابقة
2	أولا : الإطار المنهجي
6	ثانيا : الدراسات السابقة

	الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية
23	المبحث الأول : مفهوم وأهداف وعناصر ومقومات الرقابة الداخلية
50	المبحث الثاني : أهمية وخطوات وطرق فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية
	الفصل الثاني: نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية
60	المبحث الأول: القوانين واللوائح التي تنظم سير الأداء المالي بالوحدات الحكومية
72	المبحث الثاني : المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية
	الفصل الثالث : ا لدراسة التطبيقية
90	المبحث الأول: نظم الرقابة الداخلية بوزارة المالية والإقتصاد الوطني
104	المبحث الثاني: تحليل البيانات وأختبار الفرضيات
	الخاتمة
128	أولاً : النتائج
129	ثانياً : التوصيات
132	المراجع
138	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1/1/3)	الإجراءات التنفيذية وضوابط العمل للإدارة العامة للمراجعة الداخلية	103
(1/2/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المؤهل العلمي	105
(2/2/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المؤهل المهني	106
(3/2/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب التخصص	107
(4/2/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب المركز الوظيفي	108
(5/2/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين حسب سنوات الخبرة	109
(6/2/3)	نتيجة اختبار المصادقية لفرضيات الدراسة	110
(7/2/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الأولى	111
(8/2/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثانية	114
(9/2/3)	التوزيع التكراري النسبي للمبحوثين لعبارات الفرضية الثالثة	117
(10/2/3)	الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الأولى	120

121	نتائج اختبار مربع كأي لعبارات الفرضية الأولى	(11/2/3)
122	الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثانية	(12/2/3)
123	نتائج اختبار مربع كأي لعبارات الفرضية الثانية	(13/2/3)
124	الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية لعبارات الفرضية الثالثة	(14/2/3)
125	نتائج اختبار مربع كأي لعبارات الفرضية الثالثة	(15/2/3)

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1/1/1)	أنواع الرقابة الإدارية	31
(2/1/1)	المقومات المحاسبية لنظم الرقابة الداخلية	44
(1/2/3)	التوزيع التكرارى للمبحوثين حسب المؤهل العلمي	105
(2/2/3)	التوزيع التكرارى للمبحوثين حسب المؤهل المهني	106
(3/2/3)	التوزيع التكرارى للمبحوثين حسب التخصص	107
(4/2/3)	التوزيع التكراري للمبحوثين حسب المركز الوظيفي	108
(5/2/3)	التوزيع التكرارى للمبحوثين حسب سنوات الخبرة	109

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
138	قائمة بأسماء وعناوين والدرجة الوظيفية لمحكمي أداة الدارسة	(1)
139	استمارة الإستبانة	(2)